دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | اطار مقترح للمحاسبة السياسية |
| المصدر: | مجلة البحوث التجارية |
| الناشر: | جامعة الزقازيق - كلية التجارة |
| المؤلف الرئيسي: | الباز، محمد أحمد البدوي |
| المجلد/العدد: | مج 11, ع 13 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 1989 |
| الشهر: | يناير |
| الصفحات: | 55 - 93 |
| رقم MD: | 149419 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | EcoLink |
| مواضيع: | السياسة الداخلية، الفكر المحاسبي، المحاسبة السياسية، علم المحاسبة، الاحوال السياسية، مهنة المحاسبة، محاسبة التكاليف، الانتخابات، الممارسة السياسية، التسويق السياسي، نظم المحاسبة |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/149419 |

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# اطـار مقترح
# للمحاسبـــة السياسيـــة

A Frame Work For Political Accounting

دكتور / محمد أحمد البدوى البـــاز
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة ــ جامعة الزقازيـــق

مقدمـــــة :

عرف الفكر المحاسبى فى الأونة الأخيرة مصطلح المحاسبة السياسية للتعبير عن العلاقة المتبادلة بين السياسة والمحاسبة ، وذلك بعد أن تجاهل المحاسبون البعد السياسى فى عملهم وقد فرض البعد السياسى نفسه فى المجال المحاسبى فى اتجاهات ثلاثة مجتمعة هى:

١ ــ التأثير الذى يمارسة البعد السياسى على وضع وصياغة المعايير المحاسبيـــــة وتعديلها بل وامتداده أحيانا لتحديد اجراءات تطبيقها .

٢ ــ الادراك المتزايد للحاجة لربط علم السياسة بمجالات المعرفة الأخرى ومنهـــا علم المحاسبة وذلك بعد أن تبين لعلماء السياسة أن علم السياسة وفنها علـــى حد سواء فى حاجة الى القياس الكمى للظواهر موضع الدراسة فى هذا العلـــم وقد كان ذلك مواكبا لانتقالهم من المدرسة التقليدية فى التحليل السياسى الـــى المدرسة السلوكية الى المدرسة التوفيقية .

٣ ــ الشواهد الوضعية التى بدأت تفصح بوضوح عن أن مهنة المحاسبة أصبحـــت تعمل فى بيئة سياسية الملامح بدرجة متزايدة الى حد المناداة من قبل بعـــض المفكرين وعلماء السياسة أمثال ديفيد ايستون بتسييس المؤسسات العلميـــة وتسييس المهن المرتبطة بها لتوظيف العلم والمعرفة والخبرة فى تحسيـــــن أوضاع المجتمع (١) .

ومن ثم فان علم المحاسبة ومهنتها أصبحا يواجهان تحديا ملحوظا بفرض الاستجابـة للبعد السياسى فى مجال المحاسبة ، ويرى الباحث أن ذلك يقتضى دراسة المعلومـــات المحاسبية اللازمة للسياسيين والمعلومات السياسية اللازمة للمحاسبين وادماج الاثنين فـى اطار عام يرتكز على مابينهما من أهداف مشتركة ، ذلك أن الاطار السياسى فى أى مجتمـــع يحتاج الى معلومات محاسبية يمكن ان تقدمها المحاسبة بالشكل والقدر المناسب وفى التوقيت الملائم من واقع وظائفها فى القياس والتحقيق والتقرير ، كما أن المحاسبة أيضا فى حاجـــة الى المعلومات السياسية ( توجهات ــ قرارات ــ بيانات ) التى تساعدها فى اختيار أنسب القواعد والطرق والأصول المحاسبية لتنفيذ وظائفها فى القياس والتحقيق والتقرير بما يخـدم متطلبات مستخدمى المعلومات فى المجال السياسى ، ويثير وضع هذا الاطار مشكلة تتطلـب

تضافر الجهود العلمية لمعالجتها ،ويعتبر هذا البحث محاولة فى هذا الاتجاه .

**هدف البحث :**

يهدف البحث الى محاولة وضع اطار للمحاسبة السياسية ليتسع بخدمات علم المحاسبة ومهنتها لتلبية احتياجات متخذى القرارات فى المجال السياسى بمايتفق وخصائص البيئة السياسية وطبيعة المجال السياسى ، وذلك فى ضوء عدة فروض منهجية .

**فروض البحث :**

يقوم هذا البحث على ثلاثة فروض رئيسية هى :

**الفرض الأول :** هناك حاجة ماسة للمحاسبة السياسية .

**الفرض الثانى :** المحاسبة السياسية ينطبق عليها مفهوم النظم .

**الفرض الثالث :** امكانية وضع نظام للمحاسبة السياسية .

وعلى ذلك قسم الباحث هذا البحث ليشمل القضايا التالية :

١ ــ الحاجة الى المحاسبة السياسية .

٢ ــ العلاقة بين المحاسبة السياسية ومفهوم النظم .

٣ ــ اطار نظام المحاسبة السياسية .

## المبحث الاول

## الحاجة الى المحاسبة السياسية

يمكن بحث الحاجة الى المحاسبة السياسية على مستويين هما :

١ ـ المستوى الفكرى أو النظرى Conceptual Level

### ١/١ المنهج المستخدم فى التعرف على الحاجة الى المحاسبة السياسية من الناحية النظرية أو الفكرية :

اعتمد الباحث فى التعرف على الحاجة الى المحاسبة السياسية من الناحية الفكرية على تحليل أنشطة المجال السياسى واستنباط المؤشرات التى يمكن من خلالها الوقوف على مدى الحاجة الى المحاسبة السياسية وأهميتها لمتخذى القرارات المتعلقة بتلك الأنشطة .

وقد أستند التحليل الذى أجراه الباحث لأنشطة المجال السياسى على الكتابات والبحوث المتعلقة بعلم السياسة ، وعلى الممارسات الفعلية فى مجال الأنشطة السياسية من قبل المؤسسات السياسية فى مختلف الدول ولا سيما الدول المتقدمة ذات الديمقراطيات المستقرة مثل دول أوربا وأريكا وبعض الدول النامية التى تأخذ بقدر من الديمقراطية وتعدد الأحزاب والمؤسسات السياسية ، وبالنسبة للنظم الشمولية التى لاتعرف تلك التعددية فان نتائج التحليل تبقى سليمة فى جوهرها كل ماهنالك أن أنشطة المجال السياسى تمارس لكن من خلال جهاز السلطة الحاكم ( الحزب أو مؤسسة الرئاسة ) وان اختلفت الأهمية النسبية لبعض الأنشطة من نظام لآخر .

### ٢/١ أنشطة المجال السياسى :

اذا أردنا أن نتعرف على أنشطة المجال السياسى من خلال العلم الذى يدرس هذا المجال وهو علم السياسة فاننا نواجه بعدم وجود اجماع حول مفهوم هذا العلم ، فالبعض من أمثال "Georges Scalle" يرى أنعلم الدولة أو أنه العلم الذى يدرس المجتمع السياسى ، بينمايرى أخرون أنه علم السلطة أو شئون الحكم " بينمايرى Bertrondde Jouvreudle أن الدولة تختلف عن المجتمع السياسى ، حيث لم يعد يقصد بالدولة

"مجتمع منظم ذو حكومة مستقلة " بل يقصد بها الجهاز الذى يحكم هذا المجتمع ٠ويرى البعض الآخر من أمثال Easton أن السياسة تتكون من مجمل التدابير المتخذة من أجل فرض القرار السياسى ، بينمايرى March & Simon أن جوهر العلم السياسى يتعلق بالادارة التى هى " فى تسيير الأمور " وهذا يستلزم وجود قرار سياسى وعمليات سياسية " (٢) .

وقد عرف Cohen& Rosenitha العمليات السياسية بأنهاتشمل كل مايتعلق بالعلاقات السياسية بين الانسان ( أو القوى السياسية ) والبيئة والأنشطة التى تنتج عن هذه العلاقات (٣) .

وتستخدم السياسة فى هذا البحث على اعتبارأن مفهومها ينصرف لتحديد مجال السياسة " بالحقل الذى تمارس فيه أنشطة القوى السياسية ( مؤسسات ـ مجموعات ـ تنظيمات ) سواءكانت فى الحكم ( الحزب الحاكم ) أو خارج الحكم ( أحزاب المعارضة ـ جمعيات سياسية ـ جماعات ٠٠٠الخ ) "

ويلزم للتعرف على أنشطة المجال السياسى الوقوف على نطاق حقل السياسة وهو يحدد نطاق ومجالات عمليات صنع واتخاذ القرارات فى هذا المجال ٠

١/٢/١ نطاق المجال السياسى :

يكاد يكون هناك اتفاق على أن مجال السياسة يتشكل من عنصرين أساسيين هما مجموعة الأنشطة واستراتيجية (٤) .

أما الانشطة فانهاتمارس من خلال القوى السياسية المتواجدة فى حقل السياسة وهى الدولة والأحزاب السياسية وجماعات الضغط والتنظيمات السياسية الاخرى وتتسع تلك الانشطة لتشمل أنشطة داخلية وأنشطة خارجية ، ويقصد بالأنشطة الداخلية تلك التى تخص المجال الداخلى أو الاقليمى للدولة اما الأنشطة الخارجية فتنصرف الى المجال الخارجى فيما يتعلق بوضع السياسة الخارجية وتنفيذها من خلال العمل الدبلوماسى أو الدعاية أو الأدوات الاقتصادية ، كمايشمل العلاقة بالمنظمات السياسية الدولية مثل الأمم المتحدة ٠

أما الاستراتيجية فتنصرف الى تعيين الأساليب التى يمكن من خلالها تحقيق الغايات التى ترسمها السياسةوفقا للامكانيات المتاحة والاعتبارات السائدة فى الزمان والمكان (٥) .

وهكذا يتحدد نطاق مجال حقل السياسة كما يظهر فى الشكل التالى

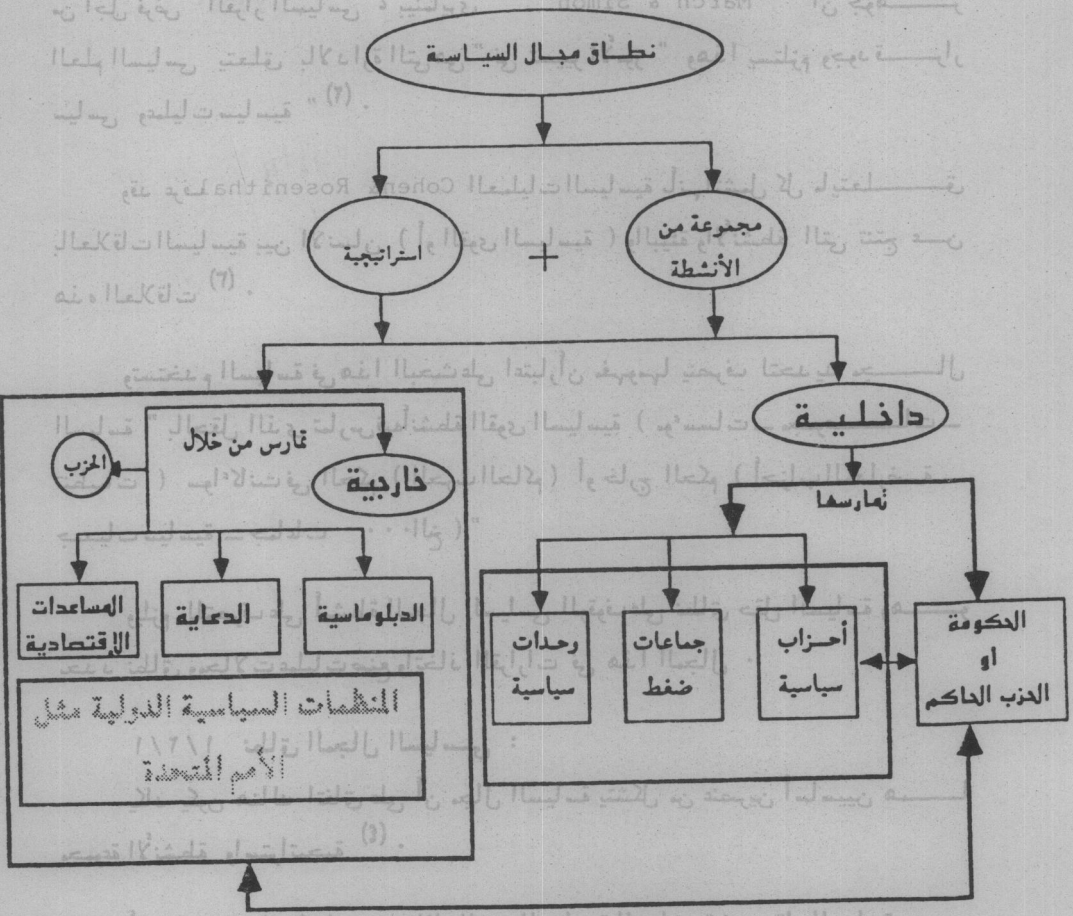


شكل رقم (١) "شكل يوضح نطاق مجال السياسة"

وعلى أساس تحليل نطاق مجال السياسة يمكن تبويب الانشطة الرئيسية التى تمارسها الوحدات السياسية ( القوى السياسية ) الى الأنشطة الرئيسية التالية :

**١/١/٢/١ أ ـ تحديد الأهداف ووضع الاستراتيجية :**

يتمثل هذا النشاط الذى تمارسة الوحدات السياسية فى صياغة أهدافها التى تبلور " المنتج السياسى " الذى تسعى الى انتاجه وتسويقه وتقييم النتائج الفعلية المتحققة وقد يتمثل المنتج السياسى فى واحد أو أكثر مايلى :

أولا : " برنامج سياسى " : ينظم أهداف الوحدة السياسية داخليا وخارجيا ويتفق مع أيدولوجيتها أو عقيدتها السياسية ، ويتم وضعه وصياغته فى ضوء التغيرات السائدة فى المكان والزمان ٠

ثانيا : " تنمية الموارد البشرية " وينصرف هذا النشاط الى اعداد القادة والكوادر السياسية واعدادهم لتمثيل الوحدة السياسية على مستوى المحليات أو على مستوى المجتمع السياسى ٠

ثالثا : " برنامج انتخابى " ويشمل ذلك التخطيط للحملات الانتخابية أو الاستفتاء حول برنامج أو حزب أو مرشح ٠

وبالنسبة للحزب الحاكم أو الحكومة باعتبارها احدى الوحدات السياسية فى المجال السياسى فانه يتولى وضع السياسة الخارجية على أساس ايدولوجيتها وفى ضوء متغيرات السياسة الدولية والتنظيم الدولى وقواعد القانون الدولى والعلاقة بالمنظمات الدولية وتحدد وسائل تنفيذ هذه السياسة بواسطة العمل الدبلوماسى الذى يشمل عملية التمثيل والتفاوض التى تجرى بين الدول فى غمار ادارتها لعلاقتها الدولية ، وعبر كل العصور كان الدبلوماسى يقوم بوظيفتين أساسيتين أولهما تنفيذ السياسة الخارجية لبلده على أفضل نحو ممكن والثانية أن تبقى حكومته على علم بالظروف السائدة فى مكان عمله وسياسات الحكومة الموفد اليها ٠ كما تستخدم الدعاية السياسية كأحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وتنصرف الى اقناع القوى الأخرى ( الدول الأجنبية ) بقبول سياسات مواتية للدولة التى تقوم بالدعاية السياسية ( مصدر الدعاية ) أو على الأقل غير معادية لها ٠

وقد تستخدم أيضا الأدوات الاقتصادية فى تنفيذ السياسة الخارجية ويطلق عليها دبلوماسية المساعدات الاقتصادية سواءكان ثنائية ( بين دولتين ) أو جماعية ( بين مجموعة من الدول أو بين منظمة دولية واحدى الدول ) ٠

وبذلك يتمثل النشاط الأول فى مجال السياسة الذى تباشره الوحدات السياسية العاملة فى هذا المجال فى تحديد الأهداف ووضع استراتيجية تنفيذ هذه الأهداف وهو مايمكن أن يطلق عليه التخطيط السياسى والذى يشمل تحديد المنتج السياسى ورسم السبيل وتحديد الأساليب اللازمة لبلوغه ٠ أو مايعرف بصنع السياسة كما عرفا "Thompson" بأنها مجموعة من العمليات التى تشكل بها الجماعات داخل النظام السياسى ـ أو التى لها علاقة بهذا النظام ـ الأهداف العامة لهذا النظام (٦) ٠

١/٢/١ ب ـ التسويق السياسى "Politcil Marking "

يعتبر مصطلح التسويق السياسى حديثا نسبياوان كان البعض فى محاولة لتأصيل هذا المفهوم يذهب الى القول بأنه ليس لتاريخ التسويق السياسى يوم نشأة فمنذ عرف الانسان كيف يتكلم ويرسم ويكتب أى منذ عرف كلمة " التواصل " كان الاقناع وهكذا نشأت أوليات أشكال الدعاية كمايرى "Francois Bourricaud" (٧) ويحلول النصف الثانى من القرن العشرين أوجد التقدم التقنى وسائل اتصال جديدة سمعية وبصرية كما قدم علم السيكولوجيا الاجتماعية الركائز للدعاية المعاصرة التى تسللت الى البيوت لتتوجه بصورة شخصية الى المنازل كما أثبت ذلك David Ries man فى مؤلفه " الجمهور الأعزل " (٨) ولكن سرعان ما أخلت كلمة " دعاية " المكان لمصطلح " التسويق السياسى " وتعتبر الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة ١٩٥٢ هى التى طبقت فعلا البدايات الحقة للتسويق السياسى مع وكالة الاعلان والنشر " " تدباتس " التى تدخلت فى الاستراتيجية السياسية والحملة الاتصالية " للمرشح ايزنهاور " واستعان جون كندى سنة ١٩٦٠ لأول مرة بالتحليل السوسيوبوليتيك الدقيق للرأى العام وللناخبين ، وفى فرنسا ١٩٦٥ طبقت بعض أساليب التسويق السياسى فى انتخابات الرئاسة لجان لكانبوى ثم أخذ مفهوم التسويق السياسى يأخذ مكانه شيئا فشيئا ليقدم تحليلا منهجيا لحركات الرأى العام وملاءمة عقلانية للقرارات السياسية مع رغبات الصناعات الاقتصادية ، واعلاما أكثر تأثيرا للمواطنين (٩) ٠

ويهدف التسويق السياسى الى تعظيم عدد المؤيدين والمساعدات المالية والمنضمين الى حزب أو برنامج أو مرشح باستخدام كل الوسائل الضرورية للوصول الى هدف محدد مسبقا توظيفا لتطلعات لرأى العام كما يتضمن كذلك مايعرف بالتسويق الانتخابى الذى غايته حمل أكبر عدد من الناخبين على الأداء بأصواتهم لصالح حزب أو مشروع أو عمل سياسى ٠

ومن منظور التسويق السياسى تحلل كلمة السياسة الى ثلاثة أشياء : موقف ووضع ودور ، والموقف يقتضى حالة يكون فيها الفرد مستعدا للتجاوب بشكل مامع الحافز أوالمؤثر أما الوضع فهو منهج السلوك الذى يفرض نفسه على اللاوعى ، ويستعمل كجهاز اتصال والدور يعرف بأنه مجمل السلوكيات والمواقف الاعتيادية من قبل المجتمع بالنسبة لما ينتظره هذا المجتمع من فرد له هذا الوضع أو ذاك ٠

ويرى روبير داهل فى مؤلفه " التحليل السياسى المعاصر " أن التسويق السياسى يساعد رجل السياسة البارع على القيام بالكثير باستخدام عدد قليل من الوسائل للتفوق على رجل السياسة غيرالبارع الذى يملك وسائل أكثر ، كمايساعد على معرفة مختلف أنماط رجال السياسة ، ويفيد كذلك فى اجراء التقييم السياسى ، ويضيف روبير داهل أن التسويق السياسى يتيح امكانية ايجاد وسائل مقارنة التأثير ، ويتيح امكانية قياس ومعرفة توزيع الموارد والكفاءات السياسية (١٠) .

وتبدو أهمية التسويق السياسى جلية من النظر لطبيعة المجال السياسى أو مايمكن أن يطلق عليه الهيئة السياسة ٠ ذلك أن البيئة بحكم تغيرها تقتضى التكيف والتجاوب الايجابى من الوحدات السياسية ٠

١/٢/١ جـ ـ تقييم الأداء السياسى :

بعد أن تقوم الوحدة السياسية " الحزب ـ الجاعة ٠٠ الخ ) بتحديد الأهداف ووضع الاستراتيجية والتى تتبلور من خلال " المنتج السياسى " المستهدف بتولى نشاط الوحدة فى مجال التسويق القيام بالعمليات التى من شأنها بيع هذا المنتج للمستهدفين به ، ولابد أن يعقب ذلك قيام تلك الوحدة بتقييم الأداء الذى حدث ، وتحليل النتائج واستخدام التغذية العكسية فى ترشيد عملية تحديد الأهداف ووضع الاستراتيجية للفترة التالية .

### ٣/١ الأنشطة المحاسبية المقابلة لانشطة المجال السياسى :

من واقع تحليل أنشطة المجال السياسى السابقة يمكن القول بأن كافة هذه الأنشطة فى حاجة بدرجة أو أخرى الى خدمات محاسبية تتلاءم مع طبيعة تلك الأنشطة وخصائص المجال الذى تزاول فيه · وهناك ظواهر تؤكد هذه النتيجة لعل من أهمها مايلى :

#### ١/٣/١ الحاجة الى خدمات مهنة المحاسبة لتحديد الأهداف ووضع الاستراتيجيات السياسية :

لقد عبر Marcd Mauss عن الحاجة الى خدمات مهنة المحاسبة فى هذا الصدد أفضل تعبيربقوله " ان التصرف بذكاء فى السياسة كما فى المجالات الأخرى ، يتطلب التفكير الجدى فى الوسائل والأساليب التى تتيح التصرف الى أكبر عدد من الأهداف بأقل تكلفة (١١) .

ولاشك أن تحديد الأهداف ووضع الاستراتيجيات فى هذا الاطار يتطلب المقارنة بين البدائل الممكنة وأحد معايير المقارنة هى تكلفة كل بديل والموارد المتاحة لتحقيقه وهو مايمكن ان تقوم المحاسبة بقياسه والتقرير عنه ، كما أن المحاسبة من خلال اعداد الموازنات المالية والعينية والنقدية توفر للوحدة السياسية أداة هامة من الأدوات اللازمة لاجراء التخطيط السياسى ·

#### ٢/٣/١ الحاجة الى خدمات مهنة المحاسبة لنشاط التسويق السياسى :

يمكن تلمس الحاجة الى خدمات مهنة المحاسبة فى مجال التسويق السياسى على ضوء التحليل الذى سبق عرضه لأنشطة هذا المجال وذلك استنادا الى الظواهر الاتية :

٢/٣/١ / أ ـ أن متطلبات التخطيط والتنفيذ لأى حملة انتخابية تتطلب الأستعانة بخدمات مهنة المحاسبة فى تقدير الموارد اللازمة لتلك الحملة والمفاضلة بين الوسائل المتاحة للتنفيذ وتحليل التكلفة والعائد من كل وسيلة وتقييم النتائج النهائية فى هذا الصدد ·

ويمكن توضيح ارتباط المحاسبة بالتخطيط للحملات الأنتخابية وتنفيذها على النحو الموضح بالشكل رقم (٢) ·

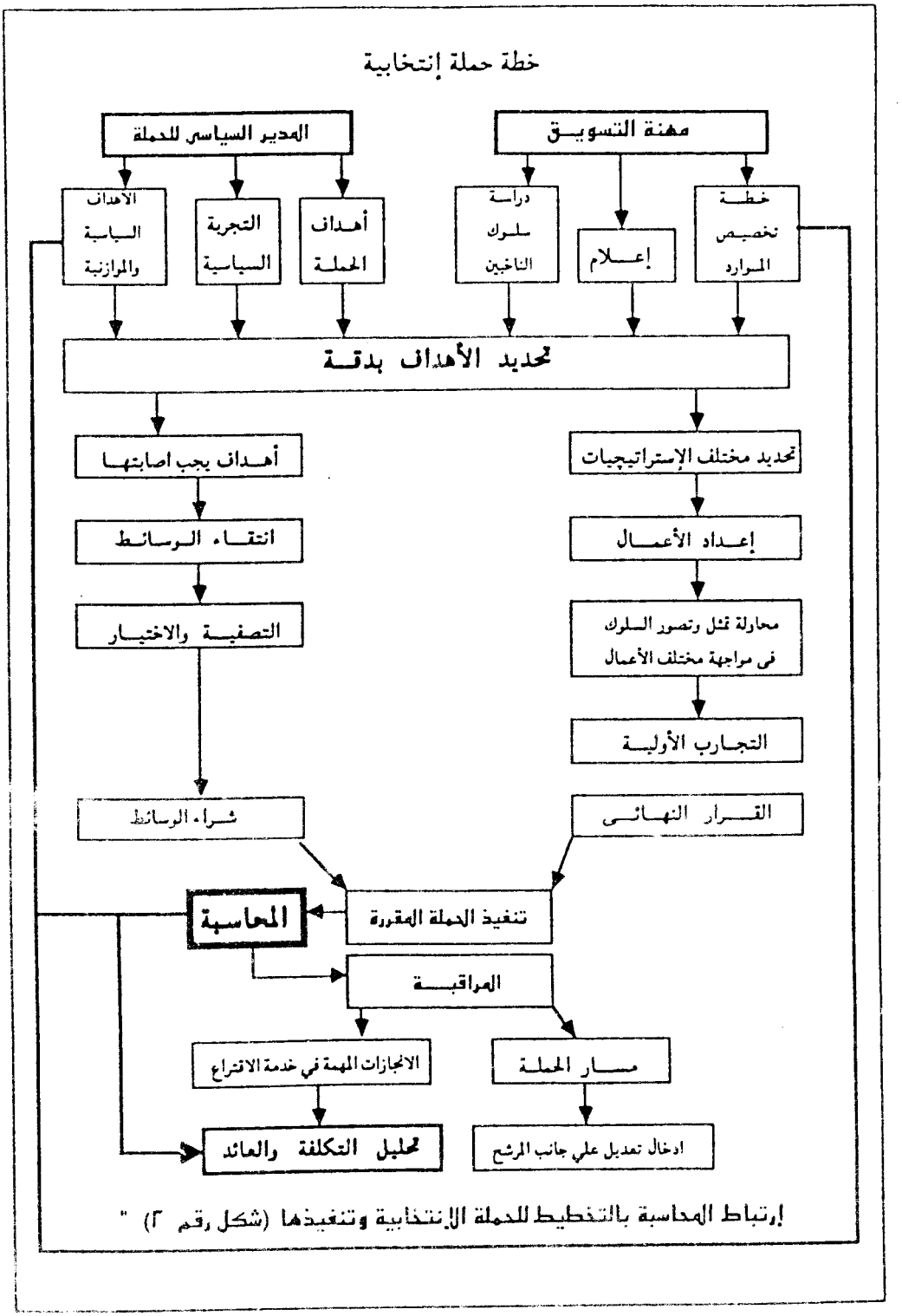


إرتباط المحاسبة بالتخطيط للحملة الإنتخابية وتنفيذها (شكل رقم ٢) "

كما أن اعتماد التسويق السياسى على استخدام شبكات الاعلام لتحقيق المواءمة والتعريف الجيد بالمرشح للناخبين أو مايطلق عليه التوأم مرشح ـ ناخبين فى حاجة الى خدمات مهنة المحاسبة للتنبؤ بمصادر الأموال اللازمة للتمويل وقياس تكلفة ذلك النشاط والتقريرعنه ، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (٣) ٠

١/٣/٢/ ب ـ ماذهب اليه Wagman وآخرون من أن دور المحاسبة فى ادارة الحملات الانتخابية مثال واضح فى تزايد البعد المحاسبى فى السياسة ، وأن خدمات مهنة المحاسبة تعد ضرورية لكل حملة انتخابية ، ويضيف فى هذا الصدد ان اى مرشح سياسى يحتاج الى فريق لادارة حملته الانتخابية ، والمحاسب الخبير يعد عضوا رئيسيا فى هذا الفريق وذلك ليحقق للمرشح السياسى التوافق مع المتطلبات العديدة لقوانين الضرائب والافصاح ، ولكى يعطى الناخب صورة صادقة وسليمة عن المركز المالى للسياسى الذى يطمح فى أن يمثله ، ومن ثم فان اعداد القوائم المالية للمرشحين وللوحدات السياسية يعتبر من الخدمات التى تسعى السياسة الى الحصول عليها من مهنة المحاسبة (١٢) .

١/٣/٢/ جـ ـ يتطلب تكوين جماعات الضغط وهى أحدى الوحدات السياسية التى يتشكل منها المجال السياسى (١٣) مراعاة البعد الأقتصادى فى عملها حيث ان الفرد الضاغط كما ذكر Sutton يتخذ قراره بالضغط على أساس اقتصادى (١٤) ويستلزم مراعاة هذا البعد فى عمل الجماعات الضاغطة مقارنة التكاليف اللازمة لاحداث الضغط بالمكاسب المتوقع تحقيقها ٠

كما أن الانضمام لأحد الجماعات الضاغطة يتطلب من الفرد الراغب فى الانضمام مراعاة نوعين من التكلفة النوع الأول تكاليف المعلومات التى يتحملها الفرد للحصول على المعلومات التى تمكنه من تبنى موقف معين ثم تدفعه لأحد جماعات الضغط المؤيدة للموقف الذى يتبناه ٠ أما النوع الثانى فهى تكاليف التنظيم التى يتحملها الضاغطون عندما تتجه نيتهم الى تحويل الجهود الفردية لكل منهم الى جهد جماعى منظم وقد لجأت بعض جماعات الضغط فى بعض البلدان كما فى الولايات المتحدة الأمريكية الى انشاء مكاتب خاصة فى كل أنحاء الدولة وزودتها بطائفة من الكتاب ، والناشرين ورجال القانون والدعاية والأبحاث العلمية ومهمة هذه المكاتب هى تزويد رجال السياسة ( أعضاء الكونجرس )

شبكات الاعلام بالنسبة إلى التوأم " مرشح - ناخبين"

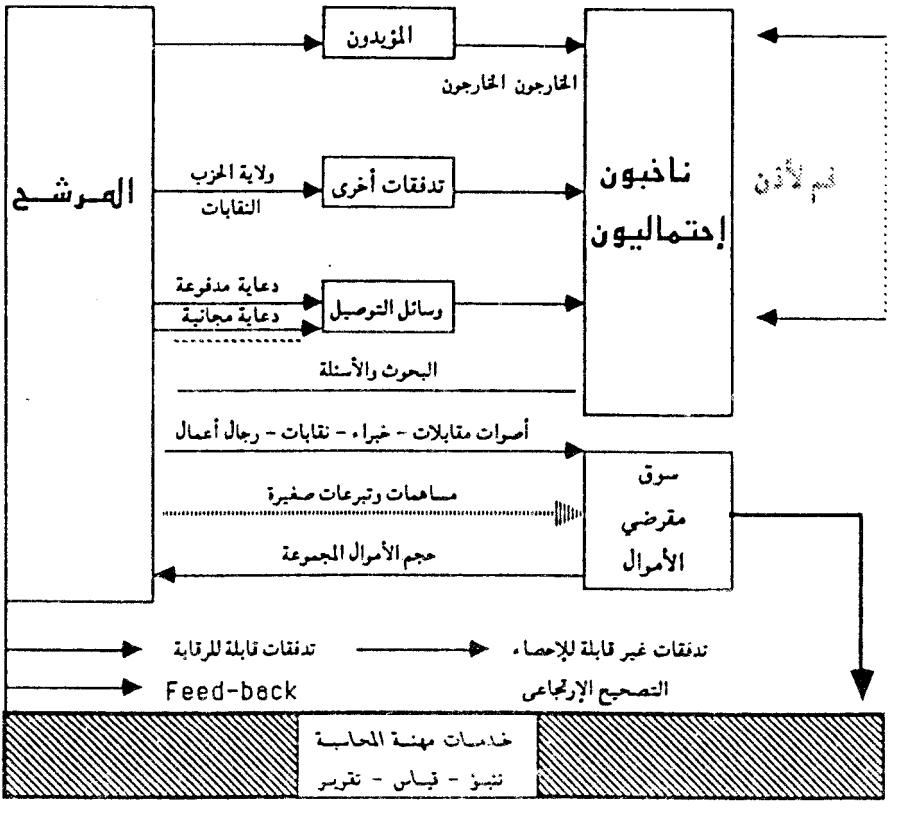


شكل رقم (٣) "إرتباط خدمات المحاسبة بمصادر التمويل وأساليب التسويق "

بالمعلومات اللازمة بشأن موضوع معين ، فتجمع الأدلة ومشروعات القوانين المماثلة وتبحث التعديلات المحتملة ، كما تطبع التقارير المطلوب تقديمها الى اللجان وتعهد هذه المكاتب الى بعض رجال السياسة ( أعضاء الكونجرس ) يعرض وجهة نظرهم امام المجالس النيابية والدفاع عن قضاياهم ، وذلك مقابل أجر ثابت أو مكافأة ، كما تعين كل جماعة ممثلا لها في الكونجرس مهمته الاتصال بالاعضاء . ويشترط القانون الأمريكى على تلك الجماعات تسجيل موظفيها فى سكرتارية الكونجرس (١٥) ولا شك أن أنشطة تلك الجماعات فى هذا المجال تحتاج الى خدمات مهنة المحاسبة لقياس تكاليف أنشطتها وتخطيطها والتقرير عنها .

١/٣/٢/ د ـ ان من أهم الأساليب المستخدمة فى التسويق السياسى تعبئة الرأى العام ويقتضى ذلك استخدام مختلف الوسائل التى تؤثر فى الرأى العام مثل اصدار النشرات وتوزيعها وعقد الندوات والقاء المحاضرات واستخدام الاذاعة والتليفزيون وكتابة الرسائل والبرقيات الى غير ذلك من الوسائل ، وتطلب خدمات المحاسبة فى هذا الصدد لتحديد تكلفة مختلف الوسائل والمفاضلة بينها من هذا المنظور .

**١/٣/٣ : الحاجة الى خدمات مهنة المحاسبة لنشاط تقييم الأداء السياسى :**

تسعى الوحدات السياسية شأنها شأن الوحدات الأخرى الى تنظيم تحقيق أهدافها واستراتيجياتها الموضوعة بطريقة سليمة يمكن معها تحديد المسئوليات والمحاسبة عنها ، وفى ذلك فانها تقوم بتقييم الاداء الفعلى فى مجال تنفيذ الأنشطة المختلفة التى تمارسها ومقارنة النتائج التى اسفرعنها التنفيذ بما كان مستهدفا منها ، والوقوف على التغيرات أو الفروق بين المخطط والفعلى ومعرفة أسبابها والمسئولية عنها ، ويمكن لمهنة المحاسبة أن تضطلع بدور جوهرى فى هذا الصدد فيما يختص بالجوانب المالية للأداء السياسى وذلك من خلال الأساليب المحاسبية الملائمة مثل محاسبة المسئوليات وتحليل الفروق وقوائم المتابعة والتقارير المالية الرقابية بما يمكن من تقييم النتائج .

يخلص الباحث من تحليل أنشطة المجال السياسى على النحو السالف الى صحة الافتراض من الناحية النظرية بأن هناك حاجة الى المحاسبة السياسية وأن تلك الحاجة تتولد وتنبثق من طبيعة ونوعية أنشطة المجال السياسى وذلك على نحو يمكن توضيحة فى النموذج التالى ( فى شكل رقم ( ٤ ) )

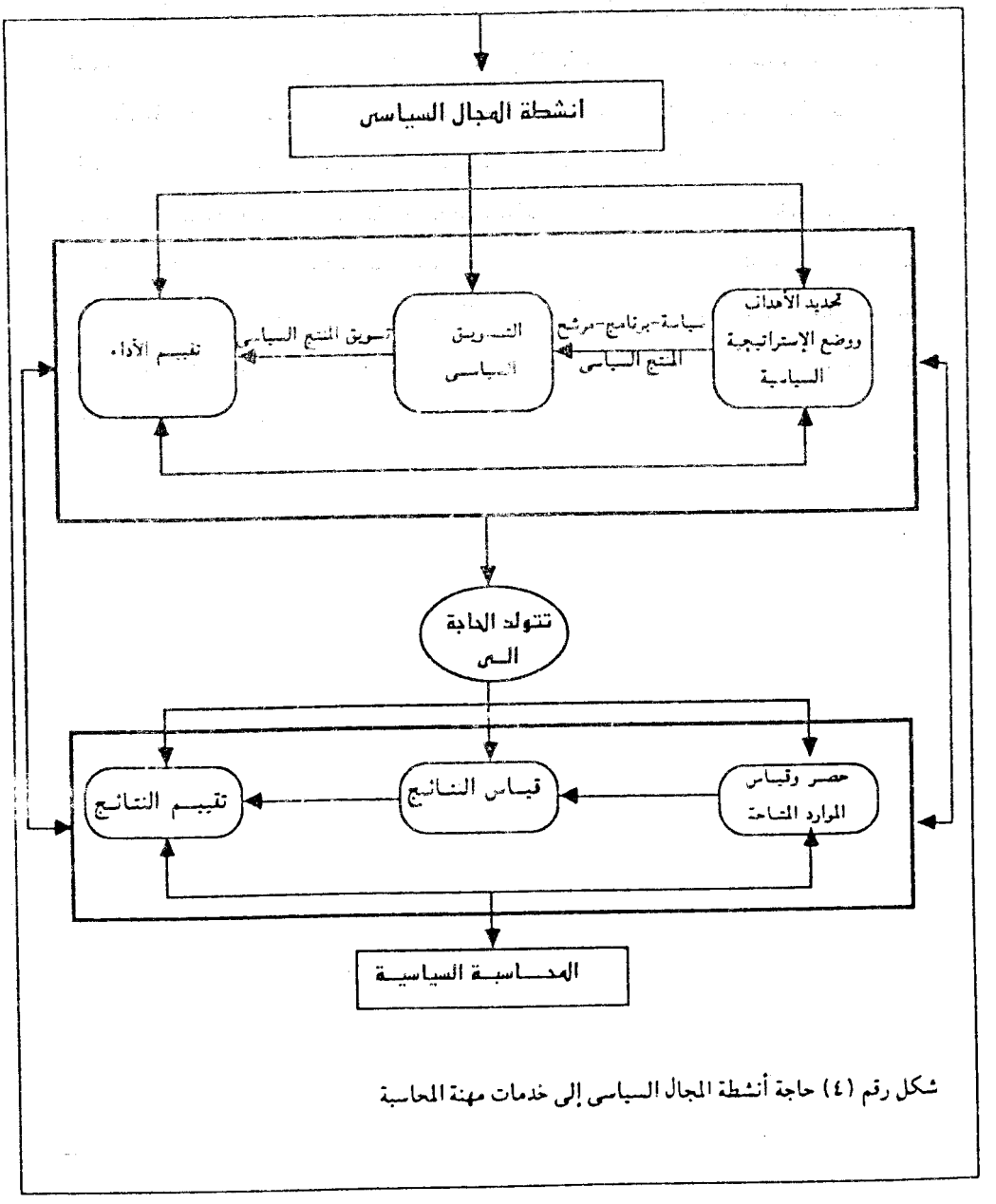


شكل رقم (٤) حاجة أنشطة المجال السياسى إلى خدمات مهنة المحاسبة

٢ ـ المستوى التطبيقى أو العملـــى Impercial Level

يتطلب البحث فى مدى الحاجة الى المحاسبة السياسية من الناحية العملية الـــى القيام باستبيان فى كل من مجال السياسة ومجال المحاسبة ، الا أن الباحث لم يتســـن له القيام بذلك على نطاق واسع يعتد بنتائجة ، واعتمد بشكل رئيسى على الملاحظـــات والمشاهدات التى يبديها بعض علماء السياسة والمحاسبة فى هذا الصدد ، كما اعتمد الـــى حد ما على المناقشات الى أجراها مع بعض السياسيين والمحاسبين والتى اتضح منهـــا أن هناك حاجة من الناحية العملية للمحاسبة السياسية وتتفق هذه النتجة مع ماذهـــب اليه Mucller, [illegible] من أن العلاقة بين المحاسبة والسياسة أصبحت متوازنـــة حيث تعتبر علاقة متبادلة بين العملين كما جعل الدراسات الحديثة فى علم المحاسبـــة تتجه نحو استكشاف الأبعاد المحاسبية المختلفة فى عالم السياسة (١٦) .

## المبحث الثانى

## العلاقة بين المحاسبة السياسية ومفهوم النظم

يتناول هذا المبحث محاولة الربط بين كل من مفهوم النظم ومفهوم المحاسبة السياسية ومن ثم فانه يدرس مفهوم النظم ثم مفهوم المحاسبة السياسية ثم يوضح امكانية النظر الى المحاسبة السياسية باعتبارها نظاما ٠

١ ـ مفهوم النظم :

ينصرف النظام بوجه عام الى مجموعة من الأجزاء تعمل فى تناسق وتكامل لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف ٠

وتوجه العناية والتركيز على الهدف الذى وجد النظام من أجله ، ويلى ذلك دراسة الأنشطة التى تؤدى الى هذا الهدف ، والتعرف على الانظمة الفرعية داخل النظام الأساسى والاهتمام بمقاييس الأداء فى كل نظام فرعى وكيف يساهم فى تحقيق كفاءة النظام ككل ، وهذا يمثل فى مجمله مدخل النظم (١٧) .

ويتألف أى نظام بوجه عام من العناصر الأساسية التالية (١٨) :

أ ـ المدخلات : وهى تمثل المادة الخام التى تدخل الى النظام حيث يقوم باجراء عمليات تشغيلية عليها ، ومن ثم يجب ان تعد بشكل يناسب امكانيات التشغيل فى النظام ٠

ب ـ التشغيل : يمثل الانشطة والعمليات التى تحدث على المدخلات داخل اجزاء النظام ، وتتم بشكل منظم وطبقا لقواعد واجراءات محددة ضمانا لاخراج منتج النظام بشكل جيد وكفاءة ٠

جـ ـ المخرجات : تمثل منتج النظام سواء فى شكل مادى أو خدمات ، ويجب ان تكون مطابقة للمقاييس المحدده مسبقا والمستهدفة من النظام ، ويحكم من خلالها على مدى كفاءة النظام ٠

د ـ التغذية العكسية : تعنى انه بعد اجراء المطابقة بين المخرجات والمقاييس المحددة لها يتم تعديل المدخلات الجديدة واجراء مايلزم من تعديلات على عمليات التشغيل تحقيقا لزيادة كفاءة وفاعلية النظام .

وعلى ذلك فان استخدام مفهوم النظم يتم وفقا لاعتبارات أساسية هى :

- تحديد الهدف الكلى من النظام وتحديد مقاييس كفاءة النظام الملائمة .
- تحديد أجزاء النظام وتحديد مقاييس كفاءة كل جزء منها .
- تحديد مصادر موارد النظام بمايكفل ضمان تشغيله واستمراره .
- التعرف على البيئة التى يطبق فيها النظام باعتبارها تشكل أدوات النظام وتعتبر أحد محددات تصميمه .
- ادارة النظام والحرص على احداث التناسق والتكامل بين أجزائه .
- ضرورة تقييم النظام بشكل منتظم والتحقق من ملاءمته للاعتبارات السائدة فى الزمان والمكان بمايكفل ضمان استمراره وتطويره .

٢ ـ مفهوم المحاسبة السياسية :

يمكن النظر الى المحاسبة السياسية ، باعتبارها منهاج فنى محاسبى لتحديد وقياس المعلومات الاقتصادية اللازمة لمتخذى القرارات فى المجال السياسى ، والتقرير عنها وتوصيلها اليهم فى الوقت وبالقدر والتحليل الملائم بمايساعد على ترشيد القرارات التى يتخذونها ، وبمايسمح لهم بالحكم على نتائج الماضى واتخاذ القرارات اللازمة لسير العمل وهذا المفهوم يتسق مع مفهوم المحاسبة بوجة عام كما عرفتها جمعية المحاسبة الامريكية (١٩) .

كل ماهنالك أن المحاسبة السياسية تعتبر نظاما محاسبيا خاصا بالمجال السياسى حيث يمكن النظر الى تقارير المحاسبة السياسية على أنها تمثل مخرجات النظام والنظر الى البيانات التى يتم تحديدها وتجميعها من مجالات النشاط السياسى على أنها مدخلات النظام وأن التحديد والتجميع والقياس والتقرير تعتبر من العمليات التشغيلية التى يقوم بها النظام لانتاج المخرجات . وأنه من خلال دراسة التقارير يمكن احداث التغذية العكسية داخل النظام .

**مدى انطباق مفهوم النظم على المحاسبة السياسية :**

بعد عرض مفهوم النظم ومفهوم المحاسبة السياسية ومدخلاتها ومخرجاتها يمكن تبيين أوجه التلاقى بين المفهومين فيمايلى :

أ ـ المحاسبة السياسية نظام له مدخلاته التى تتمثل فى مجموعة البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطة المجال السياسى وماتظهره الدفاتر والسجلات الاحصائية والمحاسبية من بيانات مالية .

ب ـ المحاسبة السياسية تمثل نظاما فرعيا لنظام المعلومات فى المجال السياسى وتمر بدوره تمثل عمليات تشغيل داخل النظام الفرعى من تحديد وقياس للمعلومات والتقرير عنها وتوصيلها لمستخدميها فى المجال السياسى .

جـ ـ المحاسبة السياسية نظام لمخرجاته ـ شأن نظم المحاسبة الأخرى ـ وتتمثل تلك المخرجات فى التقارير المحاسبية " موازنات ـ ميزانيات ـ حسابات نتيجة ـ تكاليف" التى تعتبر الترجمة المالية والقياس الكمى للأهداف المنشودة ونتائج تحقيقها .

د ـ نظام المحاسبة السياسية يستفيد من التغذية العكسية من خلال مقارنة المخرجات والنتائج المستوصل اليها بالمقاييس الموضوعة كأنماط مستهدفة .

وتأسيسا على ذلك يمكن القول بأن مفهوم النظم ينطبق على المحاسبة السياسية ويتفق الباحث فى هذا الصدد مع ماذهب اليه بعض اساتذة المحاسبة من أن اقرار انظمة محاسبية مركزة الهدف موجهة المخرجات أمر مستهدف لما يتضمنه هذا التحول من تأثير بعيد المدى على نطاق ووظيفة المحاسبة فى المجال الذى تطبق فيه (٢٠) .

وتعتبر المحاسبة السياسية امتدادا بخدمات مهنة وعلم المحاسبة الى المجال السياسى الذى ثبت أنه فى حاجة الى مثل هذه الخدمات ، لاسيما وأن هناك فروع معرفة أخرى كانت أسبق من علم المحاسبة فى الامتداد بخدماتها الى هذا المجال الحيوى مثل علم الاقتصاد وعلم الجغرافيا ، وعلم القانون ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع والاحصاء وغيرها من مجالات المعرفة ، ولم يعد مقبولا من المحاسبة التمهل فى السير فى هذا السبيل ولاسيما وأن البيئة التى تعمل فيها المحاسبة أصبحت سياسية الملامح بدرجة كبيرة على نحو ماسلفت اليه الاشارة .

## المبحث الثالث

## اطار نظام المحاسبة السياسية

موضوع هذا البحث دراسة اطار نظام المحاسبة السياسية فيتناول مدخلاتها وعمليات التشغيل التى تجريها ، ومخرجاتها ، والتغذية العكسية التى تتم فى اطار هذا النظام ٠

### ١ ـ مدخلات نظام المحاسبة السياسية :

تتمثل مدخلات نظام المحاسبة السياسية فى البيانات والمعلومات الأولية التى تعتبر المادة الخام التى يتم تشغيلها داخل هذا النظام لانتاج المعلومات اللازمة لمتخذى القرارات فى المجال السياسى فيما يختص بالجوانب المالية والاقتصادية ولتحديد هذه المدخلات يلزم التعرف على نوعية القرارات المعنية ، ولما كانت تلك القرارات من التعدد بما يجعل حصرها أمرا غير مستطاع ، فانه يمكن التعرف على طبيعة تلك القرارات وخصائصها وذلك من خلال تحديد أهم ملامح وخصائص البيئة التى تتخذ فيها تلك القرارات ، ذلك أن القرار الذى لا يتفق مع خصائص البيئة التى ينتسب اليها ويستجيب لاحتياجاتها ويصاغ فى اطار محدداتها يكون مردوده عكسيا أو على الأقل منعدما ٠

### خصائص البيئة السياسية :

استنادا الى تحليل أنشطة المجال السياسى يمكن تحديد أهم ملامح وخصائص البيئة فيمايلى :

- البيئة السياسية معقدة وتخضع بصورة دائمة للتغير بشكل أسرع من التغير فى التنظيم السياسى ، وبالتالى يظل هذا التنظيم فى حاجة الى اعادة التلاءم ، ذلك أن التنظيم الذى لا يتكيف بشكل مستمر مع تطور البيئة لا يستطيع المقاومة أو البقاء ٠
- التنظيم السياسى الخلاق والمجدد لا يتقدم فقط بل يساهم فى التغيرات الخاصة داخل البيئة الخارجية ٠
- التنظيم الحزبى أو الجماعة الضاغطة أو المشروع السياسى محكوم عليه بالزوال تماما عن طريق الابتلاع مالم تكن لديه قدرة على التطور والتكيف والقدرة على

مواجهة المنافسة ٠

- التنظيم السياسى يتوجب عليه باستمرار أن يحلل المنافسة التى يتعرض لها وان يضع الاستراتيجيات للعمل والتفاعل وتقدير المواقف والتنبؤ فى ظروف عدم التأكد ٠

- التنظيم السياسى عليه أن يدرك أن له وظائف رئيسية تتمثل فى وضع الاستراتيجية فى ضوء الأهداف المنشودة واجراء التسويق السياسى لها ثم اجراء التقييم السياسى واتخاذ القرارات المصححة بما يكفل له دوام التكيف والقدرة على مواجهة التغير فى البيئة السياسية ومواجهة المنافسة ٠

- يحتاج وضع استراتيجية التسويق السياسى الى الاستعانة بالجغرافيا السياسية التى تهتم بالتفاعلات الكائنة بين الظواهر الجغرافية والظواهر السياسية ومحاولة تفسيرها ، وجغرافية الانتخابات التى تهتم بدراسة أثر البيئة المحلية على السلوك الانتخابى ٠ (٢١) كما تهتم بدراسة الأنماط الانتخابية ومدى وجود تلاعب فى تحديد الدوائر الانتخابية مساندة لبعض الأحذاب أو لحزب معين ـ وتعرف هذه الظاهرة بـ Gerrymandering أو مدى وجود ظاهرة سوء توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية ونعترف بـ Malapportionment التى تنتج من اعادة توزيع الناخبين على الدوائر بغية مساعدة مرشح أو حزب معين (٢٢) .

أنواع القرارات السياسية :

لماكان من غير المستطاع حصر القرارات السياسية كما سبقت الاشارة ، فانه يمكن للوقوف على خصائص تلك القرارات دراسة طبيعة وسمات البيئة السياسية على نحو ماتقدم ودراسة بعض الأنواع الرئيسية للقرارات السياسية ٠

ويمكن تبويب بعض الأنواع الرئيسية للقرارات السياسية على أساس أنشطة المجال السياسى فيمايلى :

١ ـ القـرارات الاستراتيجيـة :

تسعى الأستراتيجية الى تعيين السبل والأساليب التى تكفل تحقيق الغايات التى ترسمها السياسة ، وفى جميع فروع الأستراتيجية يتخلص لب المشكلة فى كيفية اتخاذ القرار الأستراتيجى فى ضوء ماتحكمه من أبعاد مثل الأعتبارات السائدة فى الزمان والمكان والموارد المادية والمعنوية المتاحة والتحركات المضادة للأطراف المتأثرة بالقرار ، والحركة أو المناورة اللازمة لتنفيذ القرار .

وعلى ذلك فانه يلزم عند اتخاذ القرارات الأستراتيجية لرسم خطة تنفيذ الأهداف السياسية ، أن يؤخذ فى الأعتبار التخطيط الأستراتيجى للقوى السياسية المضادة وكذلك موقف المجتمع الدولى وموقف الأطراف الأخرى المتأثرة وأتخاذ التدابير لمواجهة أى موقف طارئ (٢٣) .

ومن ثم فان الأبعاد التى تحكم القرار الأستراتيجى أربعة أبعاد يمكن توضيحها فى الشكل التالى

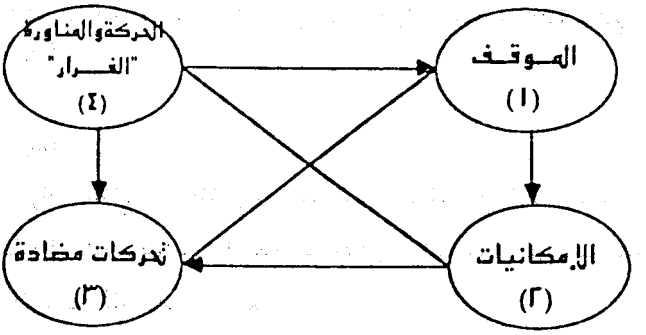


شكل رقم (٥)

ويتضح من الشكل السابق ان عناصر القرار الاستراتيجى مترابطة ولكنها متداخلة فالاعتبارات السائدة فى الزمان والمكان التى تشكل الموقف الراهن يجب اعادة ترتيب أهميتها على ضوء التحركات المضادة المتوقعة ، كما أن الحركة أو المناورة التى تلزم لتنفيذ " القرار لتتخذ " تتأثر بالامكانيات المتاحة بما فيها الموقف المتوقع للمنافسين أو المؤيدين وهكذا ٠

وتشمل القرارات الأستراتيجية فى مجال السياسة مجالات متعددة منها مايتعلق بالأمن الداخلى والخارجى ومايتعلق بمجالات الانتاج والتسويق ومايتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية ٠

وللتعرف بشكل أكثر على طبيعة القرارات الأستراتيجية نأخذ مثالا عليها يختص بقرار صنع السياسة الخارجية فى أى دولة كمثال على القرار الأستراتيجى ، ٠ فنجد أن عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة بسبب مايمكن أن يطلق عليه ظاهرة تعدد صانعى القرار حيث يمكن النظر الى عملية صنع القرار فى هذه الحالة كنظام رئيسى ينطوى على عدة نظم فرعية ، فالحكومة المسئولة عن اتخاذ القرار تمثل النظام الرئيسى ، ووزارة الخارجية أو وزارة الدفاع أو التنظيمات السياسية الرئيسية أحزابا كانت أو جماعات وكذلك تنظيمات السلطة التشريعية تمثل النظم الفرعية فى هذا الشأن ٠

واذا كانت السياسية الخارجية لكل دولة تهدف بصفة عامة الى حفظ استقلالها وامنها وحماية مصالحها الاقتصادية الا أن صناعة القرار فى هذا الشأن تمر بمراحل متشابكة وتعطى السياسة وزنا خاصا فى عملية صنع القرار باعتبارها مجموعة محددة من التفضيلات والخطط الموضوعة بحيث تسهل الوصول الى القرارات المستقبلة وتجعلها أكثر تناسقا ٠

واتخاذ القرار فى مجال السياسة الخارجية يتطلب تحليل للموقف الماثل للمصالح المعنية للدولة وهى المصالح المتضمنة حيوية أم ثانوية ٠وهل يتوقع للتطورات المتعلقة بهذا الموقف أن تمس هذه المصالح على نحو جوهرى أم هامشى ؟ ويترتب على هذا التحليل دراسة بدائل التحرك على ضوء الامكانيات المتاحة للدولة بما فى ذلك امكانيات حلفائها المحتملين والمؤكدين كذلك امكانيات التحركات الدولية المضادة ، والخبرات الماضية

لتحرك الدولة فى مواقف مماثلة أن وجدت ، والنتائج المتوقعة لكل من البدائل المطروحة وذلك حتى يتسنى اختيار أنسب بديل بينهايكون هو موضع القرار . (٢٤)

ولا يقف الأمر عند حد التوصل الى القرار المنشود ،بل يتم قياس النتائج بعد ذلك وتحليليها واحداث " تغذية عكسية " تسمح بتدفق المعلومات حول النتائج الفعلية بحيث يستفاد منهافى القرارات التالية :

وكلما كان نظام السياسة الخارجية اكثرتعقيداكان من الممكن أن يحدث جزء من عملية التغذية العكسية فى النظم الفرعية المسئولة عن صنع السياسة الخارجية أوتنفيذها(٢٥) وهكذا فان الاستراتيجية السياسية شأنها شأن " استراتيجية الأعمال Business Strategy يجب ان تحظى باهتمام خاص بالنظر الى مايحيط بوضع الاستراتيجية من صعوبات حيث يواجه متخذ القرار بدرجة عالية من التغير فى البيئة وأيضا درجة عالية من ظروف عدم التأكد ودرجة ملحوظة من المنافسة (٢٦) ، ولقد عبر عن ذلك Dominioqe بقوله " ان الساحة السياسية تشبة بشكل كبير السوق الاقتصادية ، والسوق السياسية هى مجمل الأفراد والمنظمات الذين لهم أو يمكن أن يكون لهم تأثير فى القرار السياسى وتتسم هذه السوق السياسية بالطبيعة التنافسية وينبغى للعمل فى هذه السوق معرفة حقائقها وامكاناتها وحدودها التى قد تتغير بشكل سريع (٢٧) .

٢ ـ القرارات التشغيلية :

تتصرف تلك القرارات الى تسيير مجهودات وأنشطة الوحدة السياسية فى اطار الاستراتيجية المرسومة لتنفيذ الأهداف المنشودة ومن الامثلة البارزة على أنواع القرارات التشغيلية القرارات المتعلقة بادارة الديون " الداخلية والخارجية " بمعنى استخدامها فى الأغراض المحددة لها ومتابعة سدادها ، وتمثل ادارة الديون الخارجية أهمية خاصة فى هذا المجال حيث يتطلب الأمر رسم سياسة دقيقة وعلى درجة عالية من الكفاءة لمتابعة استخدام هذه الديون ومتابعة سدادها وحسن استخدامها .

ويحتاج اتخاذ القرارات التشغيلية فى هذا الصدد الى الوقوف على الموارد المتاحة والمحققة كما يحتاج الى معلومات بشأن الضوابط القانونية والاقتصادية والاجتماعية والمالية فى ادارة تلك الموارد .

كما يتضمن نطاق القرارات التشغيلية فى المجال السياسى مايتعلق بالتسويات المحلية والاقليمية والدولية ومايتعلق بذلك من التفاوض بأشكاله المختلفة والتعويضات وتسوية المنازعات ٠

ويتطلب اتخاذ القرارات التشغيلية فى هذا الصدد ، مراعاة الضوابط القانونية الدولية والمحلية والضوابط السياسية ممثلة فى الأيدولوجية والاستراتيجية السياسية والضوابط المالية فيما يختص بتقدير التعويضات المالية التى قد تفسر عنها عمليات التفاوض لتوسية المنازعات الداخلية والخارجية ٠

وتشمل القرارات التشغيلية كذلك مايتعلق بادارة وتسيير شئون الوحدة السياسية فى مجال التخطيط والتسويق ٠

٣ ـ **القرارات التصحيحية :**

يترتب على القيام بتقييم الأداء السياسى كأحد أنشطة المجال السياسى ، اتخاذ القرارات المصححة على ضوء مايسفر عنه تحليل النتائج وتحديد الفروق بين الأداء الفعلى والأداء المخطط ومعرفة أسبابها وتعيين المسئولية عنها ٠

ومن ثم فان اتخاذ القرارات التصحيحية يتطلب تحليل نتائج الأداء وتحديد أوجه الكفاية وأوجه القصور وتقصى أسبابها وتحديد المسئول عنها ٠

واستنادا الى نشاطات المجال السياسى وطبيعة وخصائص البيئة السياسية ونوعية القرارات المتعلقة بالمجال السياسى يمكن تحديد مدخلات نظام المحاسبة السياسية والتى تتضمن عنصرين أساسيين هما :

أ ـ البيانات المتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية لأنشطة المجال السياسى مثل :

أ / ١ بيانات عن الموارد المالية المتاحة للوحدة السياسية ومصادرها ٠

أ / ٢ بيانات عن الأهداف والاستراتيجية السياسية ٠

أ / ٣ بيانات عن الموارد المادية المتاحة للوحدة السياسية ٠

أ / ٤ بيانات عن نتائج الأداء فى الفترات السابقة بالنسبة للجوانب المالية والاقتصادية لهذا الأداء ٠

أ / ٥ بيانات عن تكلفة استخدام الوسائل المختلفة للتسويق السياسى ٠

ب ـ معلومات عن الضوابط التى تحكم أداء الأنشطة فى المجال السياسى مثل :

ب / ١ الضوابط القانونية الداخلية والخارجية ٠

ب / ٢ الضوابط الاقتصادية الداخلية والخارجية ٠

ب / ٣ الضوابط الاجتماعية ٠

ب / ٤ معايير تقييم الأداء فى مختلف أنشطة المجال السياسى ٠

ب/ ٥ معلومات بشأن أنواع التقارير المالية والاقتصادية اللازمة لمتخذى القرارات فى المجال السياسى ، ودوريتها ٠

**٢ ـ دورة التشغيل فى نظام المحاسبة السياسية " المنهاج المحاسبى "**

تتمثل دورة التشغيل فى النظام المحاسبى بوجه عام فى ثلاث عمليات مترابطة ومتكاملة هى القياس والتحقيق والتقرير ٠

وبالنسبة لعملية القياس "Measurement" فانها تعنى القياس الكمى والنقدى للعمليات المالية وتشمل التسجيل والتبويب ثم تلخيص العمليات فى صورتها النهائية أما التحقيق "Verification" فيختص بفحص عمليات القياس للبحث عما اذا كانت تعتبر انعكاسا صحيحا لنتائج العمليات موضع القياس وتعبيرا عن صدق عمليات القياس ، والتقرير "Communication" ينصرف الى توصيل معلومات النظام المحاسبى لمستخدميها ٠

وتختلف أساليب القياس والتحقيق والتقرير باختلاف المجال الذى تطبق فيه ، وذلك لاختلاف طبيعة الانشطة والعمليات من مجال لآخر ، أى أن عمليات التشغيل التى تتم داخل النظام المحاسبى تختلف أساليبها وتتشكل وفقا لطبيعة العمليات موضع القياس للوحدة المحاسبية والتى يبنى على أساسها النظام المحاسبى (٢٨) .

وعلى ذلك فان القياس المحاسبى الكمى والنقدى فى اطار نظام المحاسبة السياسية يفترض أن تتعدد أساليبه بحيث يتوفر لها الملائمة لطبيعة المجال السياسى الذى يذخر بالعديد من أوجه النشاط ومجالات اتخاذ القرارات ومن ثم فان الباحث يرى أن القياس

التاريخى للجوانب المالية لهذه الانشطة لايكفى وحدة لتلبية احتياجات المستخدمين لمعلومات المحاسبة السياسية ، وانما يجب بالاضافة الى القياس التاريخى ، أستخدم القياس " الجارى " وفقا لسعر السوق الذى يعبر عن الحقائق الاقتصادية ويخدم أغراض اتخاذ القرارات السياسية كما أن تعدد مجالات النشاط السياسى تفرض على القياس المحاسبى الايقتصر على القياس القيمة أو النقدى بل يجب ان يشمل كذلك القياس" الكمى " بجانب القياس القيمى ٠

فالمتغيرات موضع القياس فى المحاسبة السياسية يلزم التعبير عن بعضها على الأقل بالكمية والقيمة معا لأغراض توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات وعلى ذلك يمكن الافتراض بأنه فى نظام المحاسبة السياسية يجب ان تكون هناك " أساليب قياس مختلفة لأغراض مختلفة"

فاعداد القوائم المالية للوحدة السياسية يمكن أن يتم وفقا للقياس التاريخى أما قياس تكاليف البدائل المتاحة لمجالات القرار السياسى فانه يجب ان يتم على أساس " القياس الجارى " أى وفقا للقيمة السوقية أو وفقا للقيمة الاقتصادية التى تعكس تكلفة الفرصة الضاعة أو تكلف الفرصة البديلة بحسب نوعية لقرار ، فمن غير المتصور أن تتم المفاضلة بين عدة بدائل لوضع استراتيجيات سياسية ويتم التعبير عن تكلفة البدائل فى هذه الحالة وفقا للقياس التاريخى ٠

كما أن أساليب المحاسبة السياسية فى القياس يجب أن تتصف بالملائمة والشمول شأن أساليب المحاسبة الادارية لتشمل التنبؤ بالتغيرات المستقبلية واستخدام النسب والمؤشرات المالية والأساليب الرياضية والاحصائية واجراءات المقارنات الرقابية والمكانية (٢٩)

ويستلزم بناء نظام المحاسبة السياسية تحديد الوحدة المحاسبية التى يتم تحليل وتسجيل العمليات موضع القياس من وجهة نظرها ، ويرى الباحث أن تلك الوحدة تتمثل فى " الوحدة السياسية " والتى قد تتمثل فى حزب خارج أو داخل الحكم" أو جماعة ضغط أو مجلس نيابى أو قد تتدرج لتشمل شخص أو مجموعة أشخاص يمثلون اتجاها سياسيا معينا فالمرشح المستقل الذى لايتبع حزبا معينا فى حاجة الى خدمات المحاسبة السياسية لتحديد وقياس الانشطة المختلفة له فى المجال السياسى ، ومن وضع برنامجة الانتخابى وتسويقه

وادارة حملته الانتخابية الى غير ذلك من أوجه النشاط السياسى ، كما أن الوحدة المحاسبية قد تتسع لتشمل الدولة باعتبارها وحدة سياسية تمارس وظائف سياسية فى مختلف أنشطة المجال السياسى ، وهكذا فان الوحدة المحاسبية فى المحاسبة السياسية وحدة ذات مستويات متدرجة قد تتسع لتشمل الدولة كوحدة سياسية أو الحزب ( الحاكم وخارج الحكم ) أو جماعة سياسية وقد يضيق نطاق هذه الوحدة ليقتصر على " شخص واحد "

وكلما اتسع نطاق الوحدة المحاسبية فى المحاسبة السياسية كلما كانت هناك حاجة الى نظام متكامل للمحاسبة السياسية للقيام بمختلف الوظائف من قياس وتحقيق وتقرير بما يكفل تحقيق أهداف ذلك النظام من قياس وتقرير للموارد ولنتائج الأداء والرقابة على الأداء وتوفير المعلومات اللازمة للمساعدة فى ترشيد القرارات ، والعكس صحيح فكلما ضاق نطاق الوحدة المحاسبية السياسية أقل شمولا وقد يقتصر على بعض الوظائف مثل اعداد القوائم المالية ــ دون البعض الآخر ٠

٣ ــ مخرجات نظام المحاسبة السياسية :

يمكن تحديد وظائف نظام المحاسبة السياسية المتكامل فى ثلاثة وظائف رئيسية هى

أ ــ قياس تكلفة النشاط واعداد القوائم المالية :

يمكن النظر الى انشطة المجال السياسى من حيث علاقتها بأهداف الوحدة السياسية الى أنها تتمثل فى :

- نشاط انتاجى يتمثل فى وضع البرامج والسياسات وصياغة الاستراتيجيات ٠
- نشاط تسويقى يتمثل فى تسويق المنتج السياسى باستخدام مختلف أساليب التسويق السياسى من وسائل اتصال سمعية وبصرية وعلاقات عامة ونشرات ، وندوات ومحاضرات ومطبوعات ٠
- نشاط ادارى وتمويلى يتمثل فى ادارة وتمويل أنشطة الوحدة السياسية الانتاجية والتسويقية ٠

ولقياس تكلفة الأنشطة يمكن تحديد وحدة التكلفة باعتبار أنها تتمثل فى " المنتج السياسى " سواء كان " برنامجا سياسيا أو أصلا بشريا " مرشح أو زعيم " أو برنامجا انتخابيا أو سياسة معينة داخلية أو خارجية ويمكن تحليل تكلفة هذا المنتج الى

تكاليف اعداد (أوصنع) وتكاليف تسويق وتكاليف ادارة وتمويل ، كما يمكن تحليل تكاليف تسويق كل منتج بحسب وسائل التسويق أو مناطق التسويق ٠

كما يمكن تبويب التكلفة فى اطار نظام المحاسبة السياسية بحسب علاقتها " بالقرار السياسى " الى تكاليف تفاضلية وتكاليف غارقة ٠ وهكذا اما القوائم المالية فانها تشمل قائمة الايرادات والمصروفات للوحدة السياسية مبوبة بحسب مصدر الايرادات وبحسب نوعيه المصروفات ، ويمكن اقتراح النموذج الثانى لهذا الغرض : شكل رقم (٦) ٠

وقائمة المركز المالى وتوضح موارد الوحدة السياسية وأوجه استخدامها وتمثل الموارد مصادر الأموال سواءكان داخلية " مساهمات أعضاء الوحدة السياسية " أو خارجية فى شكل تبرعات أو اعانات أو قروض من الغير أما أوجه استخدامها فتمثل أصول الوحدة السياسية فى شكل مبانى وانشاءات أو وسائل نقل أو كتب ومطبوعات أو ودائع نقدية أو استثمارات مالية ٠٠الخ ٠

**ب ــ الرقابة على الأداء وتقييمه .**

تشمل هذه الوظيفة الرقابة على نفقات الوحدة السياسية ٠ وموارد ها وأصولها وتقييم أدائها المالى والاقتصادى باستخدام مختلف الاساليب مثل الموازنات والمقارنات والنسب والمؤشرات المالية ومحاسبة المسئولية لتقييم مردود النشاط فى جانبه المالى والاقتصادى ٠

**جـ ــ توفير المعلومات للمساعدة فى اتخاذ القرارات :**

تتضمن هذه الوظيفة تحديد تكلفة البدائل المختلفة واعداد التقارير اللازمة لمختلف مستويات الوحدة السياسية ٠

شكل رقم (٦١) نموذج قائمة الإيرادات والمصروفات للوحدة السياسية

عن الفترة من : إلى :

| المصروفات | | بيان | الإيرادات | | بيان |
|---|---|---|---|---|---|
| كلى | جزئى | | كلى | جزئى | |
| | | مصروفات إعداد | | | مساهمات |
| | xxx | أجور | | xxx | منطقة .... |
| | xxx | إيجارات | xxx | xxx | ..... |
| | xxx | مطبوعات ومواد | | | |
| | xxx | أتعاب استشارات | | | تبرعات وإعانات من |
| | xxx | أخرى | | xxx | (أ) |
| xxx | | | | xxx | (ب) |
| | | مصروفات تسويق | | xxx | (جـ) |
| | xxx | مطبوعات ونشرات | | xxx | (د) |
| | xxx | أجور ومكافآت | | xxx | (هـ) |
| | xxx | ندوات ومحاضرات | xxx | | بيع صحف ومطبوعات |
| | xxx | إعلان ودعاية | | xxx | (أ) |
| | xxx | حملات إنتخابية | | xxx | (ب) |
| | xxx | نقل وانتقالات | | xxx | (جـ) |
| | xxx | استفتاءات | xxx | | |
| | xxx | تأجير معدات | | | إيرادات أخرى |
| | xxx | قياسات رأى عام | | xxx | فوائد ودائع بالبنوك |
| | xxx | أخرى | | xxx | أرباح بيع أصول |
| xxx | | | | xxx | إيراد تأجير أماكن ومعدات |
| | | مصروفات إدارة وتمويل | | xxx | إيرادات متنوعة |
| | xxx | أجور ومكافآت | xxx | | |
| | xxx | فوائد وإعلان | xxx | | التوسيد من الإيرادات |
| | xxx | عمولات ومصروفات بنكية | | | |
| | xxx | أخرى | | | |
| xxx | | | | | |
| xxx | | مجموع المصروفات | xxx | | |

ويمكن تبويب التقارير المحاسبية بوجه عام وفقا لمعايير سبعة ٠وذلك على نحو مايتضـــــح من الشكل التالى (٣٠)

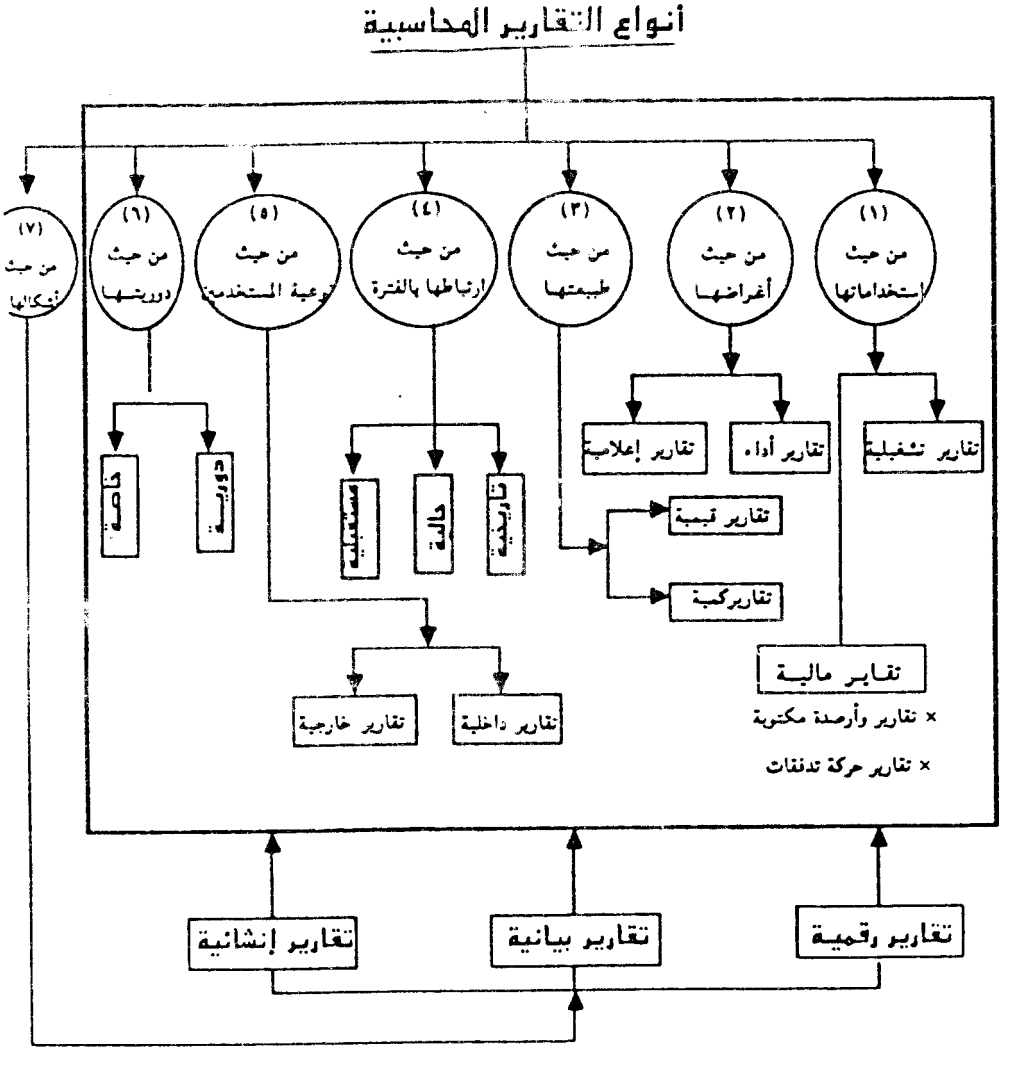


شكل رقم (٨)

وعلى ذلك فان مخرجات نظام المحاسبة السياسية تتمثل فى التقارير المحاسبية المختلفة التى يتم انتاجها لمقابلة احتياجات مستخدمى المعلومات فى هذا المجال والتى تعد وفقا لأسس قياس مختلفة بحسب الغرض من كل منها ٠

٤ ـ التغذية العكسية فى نظام المحاسبة السياسية :

يجب اعطاء عناية لعملية التغذية العكسية فى نظام المحاسبة السياسية وذلك بسبب حاجة الوحدة المحاسبية او التنظيم السياسى الى اعادة المواءمة مع البيئة السياسية التى تتسم بالتغير السريع ، ويكفل نظام التغذية العكسية اذا ماتم الأهتمام بخطوطه وقنواته توفير مقدرة أفضل على اعادة التكيف مع البيئة ، وهو من ناحية أخرى يعمل على تحسين جودة ونوعية المدخلات وأساليب التشغيل ضمانا لجودة المخرجات ٠

ولماكانت التغذية العكسية تسلك خطا متجها من المدخلات الى المخرجات فى نظام المحاسبة السياسية فانها تتأثر أثناء الرحلة بالظروف والبيئة المحيطة بالنظام، ومن ثم يحدث نوع من التطوير والتعديل فى المدخلات والمخرجات ٠

ويعرض الباحث نموذجا لاطار نظام المحاسبة السياسية فى ضوء الأركان السابقة ( شكل رقم (٩) ) ٠

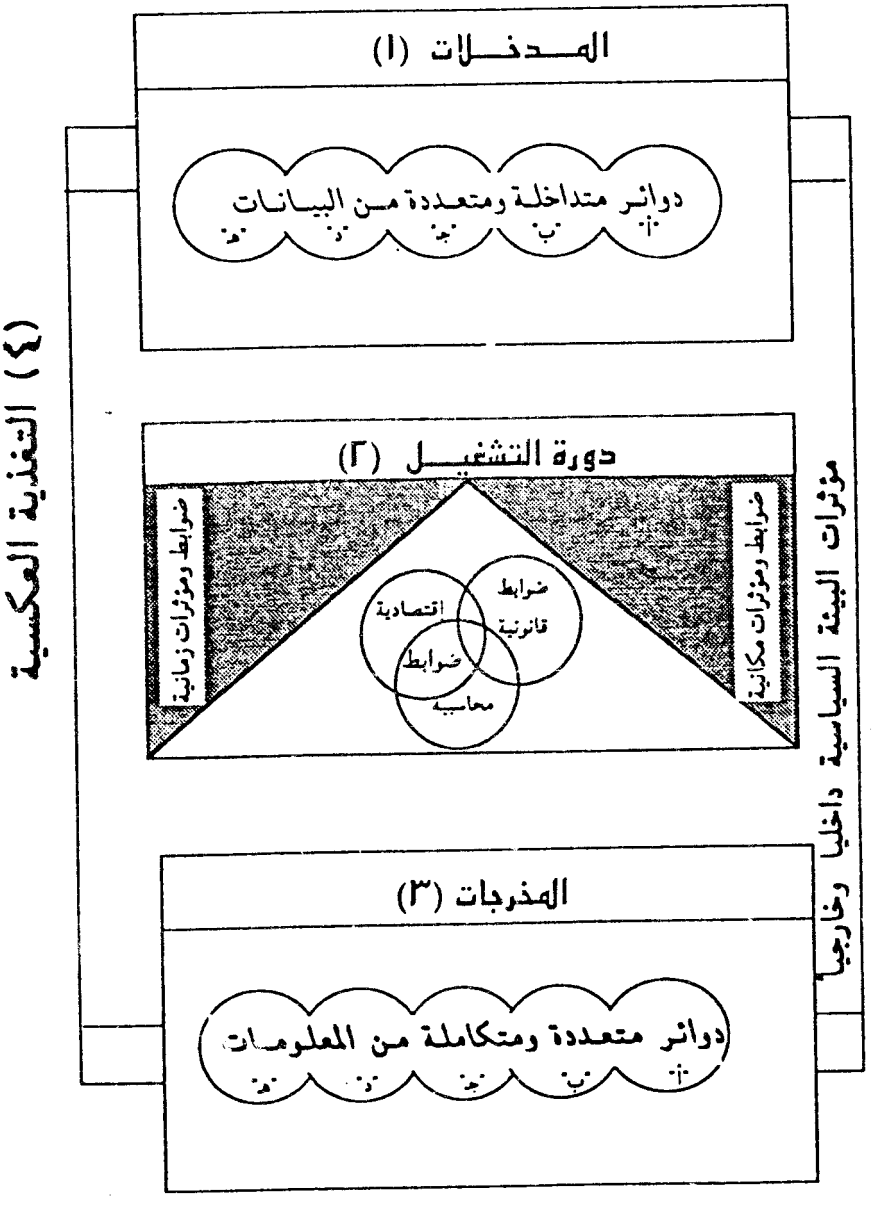


شكل رقم (٩) "نموذج نظام المحاسبة السياسية

## خلاصة ونتائج

استهدف البحث محاولة وضع اطار تجريبى لنظام المحاسبة السياسية وذلك لخدمة متخذى القرار فى أنشطة المجال السياسى وذلك للأمتداد بخدمات مهنة وعلم المحاسبة الى هذا المجال الحيوى بعد أن تأخر المحاسبون طويلا فى هذا الصدد مقارنة بمجالات المعرفة الاخرى التى أصبحت تشكل جزءا من اطار نظام المعلومات السياسى ، مثل الأقتصاد السياسى والجغرافية السياسية وجغرافية الأنتخابات والتسويق السياسى وعلم النفس وعلم الاجتماع والقانون وعلم الاحصاء وقد درس الباحث الظواهر التى تشير للحاجة الى المحاسبة السياسية سواء من خلال تحليل أنشطة المجال السياسى ومايقابلها من أنشطة محاسبية أو من حيث تزايد شعور السياسين بالحاجة الى خدمات المحاسبة لاسيما بعد أن تطورت مناهج التحليل السياسى وأصبحت تعتمد بشكل أكبر على القياس الكمى للمتغيرات موضع الدراسة ، بل ان هناك من علماء السياسة من أشارة بوضوح للحاجة الى القياس الكمى فى مجال السياسة فقد ذكر "ديفيد ايستون" على سبيل المثال أن دقة المعلومات تتطلب الأعتماد على القياس الكمى فى التحليل السياسى ، كما أشار غيره الى أهمية الاستعانة بالمحاسبة فى أنشطة المجال السياسى ٠

ودرس الباحث مدى انطباق مفهوم النظم على المحاسبة السياسية ، ووصل الى نتيجة مؤداها أن المحاسبة السياسية ينطبق عليها مفهوم النظم تماما ، وأن نظام المحاسبة السياسية يعتبر من قبيل النظم النوعية فى المحاسبة التى تصمم بما يتلاءم وطبيعة المجال الذى تطبق فيه ، واحتياجات متخذى القرارات فى هذا المجال للمعلومات المحاسبية ومن هنا فقد درس الباحث طبيعة وخصائص البيئة السياسية ومدى احتياجات أنواع القرارات الأساسية المتخذة فى هذه البيئة للمعلومات المحاسبية ، وقد أتبع الباحث مدخلا لاقتراح اطار لنظام المحاسبة السياسية يعتمد على دراسة المعلومات المحاسبية اللازمة للسياسيين والمعلومات السياسية اللازمة للمحاسبين وادماج الأثنين فى أطار عام يرتكز على مابينهما من أهداف مشتركة ٠

وبدراسة طبيعة ونطاق أنشطة المجال السياسى فى اطارها النظرى وفى اطارها التطبيقى أو الوضعى ، خلص الباحث الا انه يمكن تبويب تلك الأنشطة الى ثلاثة أنواع رئيسية هى : تحديد الأهداف ووضع الأستراتيجية ، والتسويق السياسى ، وتقييم الأداء السياسى ، وقد وجد الباحث أن هناك حاجة الى خدمات مهنة المحاسبة بالنسبة المختلفة تلك الأنواع، ومن ثم فقد تعرض لدراسة اقتراح اطار محاسبى يلبى حاجة المستخدمين لمعلومات المحاسبة فى أنشطة المجال السياسى ، وقد استند هذا الأطار الى استخدام مفهوم النظم حيث تبين من خلال الدراسة أن مفهوم النظم ينطبق على المحاسبة السياسية ، وباعتبار المحاسبة السياسية نظاما محاسبيا ممركز الهدف ، فقد حدد الباحث اطار ذلك النظام فى جوانب أربعة هى على الترتيب :

أ ـ مدخلات نظام المحاسبة السياسية :

وحدد الباحث تلك المدخلات استنادا الى البيئة السياسية ، وأنواع القرارات الرئيسية المرتبطة بها ، سواء كانت قرارات استراتيجية أو تشغيلية أوتصحيحة ، وتمثلت تلك المدخلات فى البيانات المتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية لا أنشطة المجال السياسى ، وبيانات ومعلومات عن الضوابط التى تحكم أداء الانشطة فى المجال السياسى ، والتى تؤثر على تصميم نظام المحاسبة السياسية وتعتبر أحد مدخلاته ٠

ب ـ دورة التشغيل فى نظام المحاسبة السياسية أو المنهاج المحاسبى بما يشمله من قياس وتحقيق وتقرير وهى خطوات المنهج المحاسبى بوجه عام التى تتسم بالترابط والتكامل والتى تتميز عن غيره من المناهج العلمية ، وقد درس الباحث فى هذا الصدد الاساليب المختلفة للقياس والتحقيق والتقرير التى تتفق وتتلاءم مع خصائص وطبيعة المجال السياسى وخلص الى بصورة استخدام أساليب قياس مختلفة لأغراض مختلفة فى اطار المحاسبة السياسية ، كما درس الباحث مفهوم الوحدة المحاسبية فى المحاسبة السياسية وكيفية تحديدها وطبيعة وأنواع التقارير المستخدمة فى اطارها ٠

جـ ـ مخرجات نظام المحاسبة السياسية :

تم تحديد مخرجات نظام المحاسبة السياسية فى ضوء وظائف هذا النظام وتمثلت

تلك المخرجات فى التقارير المحاسبية المختلفة التى يتم انتاجها لمقابلة احتياجات مستخدمى المعلومات فى هذا المجال .

د ـ التغذية العكسية فى نظام المحاسبة السياسية :

درس الباحث دور وأهمية التغذية العكسية فى نظام المحاسبة السياسية وكيف تسعى الى أحداث نوع من التطوير والتعديل فى مخرجات ومدخلات هذا النظام .

وقد عرض الباحث نموذجا لنظام المحاسبة السياسية يوضح أركانه الأربعة من مدخلات ودورة تشغيل ومخرجات وتغذية عكسية ، كما يوضح هذا النموذج مدى ترابط والتكامل بين تلك الأجزاء .

ويعتقد الباحث ان المستقبل سوف يؤكد أهمية المحاسبة السياسية كنظام متكامل لانتاج المعلومات اللازمة لقياس وتحقيق الجوانب المالية والأقتصادية لمجالات النشاط السياسية والتقرير عنها ، لاسيما بعد أن أصبحت البيئة التى تعمل فيها المحاسبة سياسية واضحة الملامح بدرجة متزايدة ، كما أن اتجاه معظم بلدان العالم الى الأخذ فى مجال السياسة بالنظم التعددية بدلا من النظم الشمولية وحتى بالنسبة للنظم الشمولية التقليدية والتى تتجه الآن الى اعادة الهيكلة مستهدفة تعميق الديمقراطية فى المجتمع وتنشيط المؤسسات المنتخبة على الصعيد المحلى والقومى ، وتدعيم المبادئ الديمقراطية فى الادارة ، وزيادة المشاركة من جانب المنظمات الجماهيرية والنقابات العمالية ، وتقوية دور منظمات المنتخبين Work Collectives والحث على ممارسة النقد والنقد الذاتى على جميع المستويات وتحقيق العلانية بالنسبة للعمل السياسى ، كل تلك ظواهر تؤكد ان الفئات المستخدمة لمعلومات المحاسبة السياسية سوف تشهد تزايدا فى المستقبل ، اى أن عامل الطلب فى تزايد بالنسبة لنظام المحاسبة السياسية وهذا ماسوف يفرض على المحاسبين ( باعتبارهم يمثلون جانب العرض ) ضرورة اعطاء الأهتمام الكافى لتطوير منتجاتهم تبعا لمدى الطلب عليها ، ومن هنافان الباحث يوصى بالعمل على ربط الحقل المحاسبى بالحقل السياسى من خلال نظام ملائم للمحاسبة السياسية .

## الهوامـــــش

١ـ - D.Easton The new revalution in plitcal science"American Political Science Review" LXII,December,1969,P.3.

٢ـ - Dominioge David and other "Le marketing Politique" Press Universitaipes defrance,1983.PP.5-14.

٣ـ - Chon.S.and Rosenthal,L.A Geographic Model for Political Systems analysis "Geographical Review"1971,P.6.

٤ـ يمكن الرجوع على سبيل المثال الى :

أ ـ د ٠ بطرس بطرس غالى ، د ٠ محمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة المصرية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٧ـ١٢ ٠

ب ـ - Dominioge and others,Op.Cit,PP.100-114.

جـ - Kopur A.C.,Principles of Political science", Premier Publishing Co.,New Delhi,1965.PP.1-15.

د ـ - Young,Oran R.,"Systeims of Political science", Prentice Hell in C.,Englewood Cliffs,N.Zersy, 1968,PP.1-4.

٥ـ د ٠ بطرس بطرس غالى ، د ٠ محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ٤٠٥ـ٤٠٦ ٠

٦ـ - J.thompson.,"Policy Making in American Public Education :Aframe work for Analysis," Prentice - Hall, Englewood Cliffs,New Jersey,1976,P.13.

٧ـ - Dominque D.and others,Op.Cit.P.13.

٨ـ - Ibid,P.14.

٩ـ يرجع فى ذلك تفصيلا الى المرجع السابق من ص ١٤ـ٢٧ وكذلك للوقوف على الفرق بين التسويق السياسى والدعاية السياسية يمكن الرجوع الى نفس المرجع ص ٣٥ـ٤٠ ٠

١٠ـ - Ibid,P.24.

١١ـ - Dominioque D.,and others,Op.Cit,P.20.

١٢ـ - Wagman,B.,"Political gampaign Accounting-New apportunapportunities for the CPA",The Journal of Accoun-Tancy ,march,1976,PP.39-40.

١٣ـ د ٠ بطرس بطرس غالى ، ومحمد خيرى عيسى ، المدخل علم السياسة ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ ٠

١٤- Sutton,T.Labbying.Of Accounting Standard Scting Bodies in the U.K.and U.S.A.A.Dawnsian Analysis Accounting organization and Society,Vol.,No 1,1984,P.85.

١٥- د ٠ بطرس بطرس غالى ، د ٠ محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ ٠

١٦- Daley,L.,and Mueller,G.,Accounting in the Arema of World Politics,Journal of Accountanig,February , 1982,.PP.40-50.

١٧- Churchman,C.W.,"Thesystems Approach",New York,Delta Books,1968,PP.3-29.

١٨- د ٠ أحمد فؤاد عبد الخالق " نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥ ٠

١٩- A.A.A.,"Astatement of Basis Accounting theory", Evanston,III,A.A.A.,1966,P.1.

٢٠- د ٠ أحمد سامى عثمان ، بحوث فى التكاليف والمحاسبة الادارية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥٣ ٠

٢١- أصبحت الجغرافيا السياسية علما له مناهجه وأساليبه فى البحث والدراسة ، ويمكن الرجوع فى هذا الصدد على سبيل المثال الى :

أ - Brunn's"Geography and Politics in America"Social Equity and Political Democracy,New York,Harper and Raw,1972.

ب - Busteed,M."GeozraThy and voting Behaviour"OxFord, oxFord university Press,1975.

٢٢- اكتشاف ظاهرة " الجريماندريج " عن طريقين اولهما دراسة وتحليل خريطة الدوائر الانتخابية للتثبيت من وجود امتداد جغرافى للدوائر الانتخابية ، اما ظاهرة سوء توزيع الناخبين على الدوائر فتوجد عدة طرق لقياسها منها : قياس درجة التطرف أى نسبة الدائرة الصغرى ، وطريقة قياس معدل الانحراف حيث يتم مقارنة حجم كل دائرة بالحجم المتوسط للدوائر ، ويمكن الرجوع فى ذلك تفصيلا الى :-

د ٠ جاسم محمد كرم ، " جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها : دراسة فى الجغرافية السياسية " ٠ مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد ١٦ العدد الثالث ، ١٩٨٨ ، ص ٧٧ - ٨٧ ٠

٢٣ــ كلمة استراتيجية مشتقه من كلمة " استرايتجوس " اليونانيةبمعنى قائدو والاستراتيجية فى الاعمال الحربية هى الخطة العامة الموضوعة لاحراز هدف ، ويرى البعض انها علم القيادة بينما يرى اخرون انها فن القيادة ، تختلف الاستراتيجية عن " التكيك" وهى كلمة مشتقه من كلمة " ما سبق" اليونانية وتعنى " يهيئ لحرب " ويعرف التكيك بأنه فن القياده فى ميدان المعركة او بأنه تخطيط يوضع لمعركة واحدة ٠

ومن اشهر خبراء الاستراتيجية فى العالم كلا وسنتيز الالمانى وليدل هارت الانجليزى ، ويوفر الفرنسى وقد عرف الاول الاستراتيجية الالمانى وليدل هارت الانجليزى ، ويوفر الفرنسى ، وتدعو أما الثانى فقد عرفها بأنها " فن توزيع وتنظيم الوسائل العسكرية بغية تحقيق اهداف سياسية ، بينما يعرفها الثالث بأنها " بالكتيكية الايرادات المتقابلة التى تستعمل القوة فى بعض ما ينشأ بينها من نزاع ٠
يرجع تفصيلافى ذلك الى :ــ

د ٠ بطرس غالى ، د ٠ محمود عيسى ، المدخل فى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص ٤٠٤ــ ٤٠٧ ٠

٢٤ــ د ٠ بطرس بطرس غالى ، د ٠ محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ ٠

٢٥ــ المرجع السابق ، ص ٣٥٧ ٠

٢٦ــ - Steiner G.A.and Miner.J.B.,"Manayement Policy and Strategy"Y.Y Macmillan Publishing Co.,Inc,1982,P.18.

٢٧ــ - Dominiage,and otheris,Op.Cit,P.28.

٢٨ــ د ٠ متولى بدوى عامر ، اطار المحاسبة الادارية ، دار النهضة العربية ١٩٦٩ ، ص ١٦ ٠

٢٩ــ راجع بشأن أساليب القياس فى المحاسبة الادارية الى :
د ٠ جلال الشافعى ، دراسات فى المحاسبة الادارية ، مكتبة المدينة بالزقازيق ، ١٩٨٩ ، ص ١٩ــ ٢٢ ٠

٣٠ــ للتعرف على طبيعة كل من التقارير المحاسبية يرجع الى :ــ
د ٠ جلال الشافعى ، دراسات فى المحاسبة الادارية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ ٠